واحد منهما بل يكون محتاجا الى علة ما وهذا الاحتياج لا ينافي الاجتماع لانهما اذا اجتمعتا لزم الاستغناء عن خصوصية
كل منهما لا عن مفهوم احدهما الذي هو اعم منهما فلا يتم الدليل المعول عليه في امتناع تعليل الواحد الشخصي بعلل مستقلة وقد
خبط في تقرير هذا المقام اقوام فلا تتبع اهواءهم بعد ما جاءك من الحق هذا ثم الصواب في الجواب ان يقال لا وجود
للطبايع في الخارج انما الموجود فيه اشخاصها فاذا احتاج شخص منها الى علة معينة لا يجب ان يحتاج مثل ذلك الشخص الى
مثل تلك العلة بل يجوز احتياجه الى علة مخالفة للعلة الاولى ويكون منشاء الاحتياج في المتماثلين هويتهما المتخالفتين
المصنف الثالث يجوز عندنا يعني الاشاعرة استناد آثار متعددة الى مؤثر واحد بسيط وكيف لا يجوز ذلك
عندنا ونحن نقول بان جميع الممكنات المتكثرة كثرة لا تحصى مستند بلا واسطة الى الله تع مع كونه منزها عن التركيب ومنعه
اي منع جواز استناد الآثار المتعددة الى المؤثر الواحد البسيط الحكماء الا بتعدد آلة كالنفس الناطقة يصدر عنها آثار كثيرة
بحسب تعدد آلاتها التي هي الاعضاء والقوى الحالة فيها او بتعدد شرط او قابل كالعقل الفعال على رايهم فان الحوادث في
عالم العناصر مستندة اليه بحسب الشرايط والقوابل المتكثرة قالوا واما البسيط الحقيقي الواحد من جميع الجهات بحيث لا يكون
هناك تعدد لا بحسب ذاته ولا بحسب صفاته الحقيقية ولا الاعتبارية ولا بحسب الشرايط والآلات والقوابل كالمبدا
الاول فلا يجوز ان يستند اليه الا اثر واحد وبنوا على ذلك كيفية صدور الممكنات عن الواجب تع كما هو مذهبهم على ما
سياتي ولا يلتبس عليك ان الاشاعرة لما اثبتوا له صفات حقيقية لم يكن هو بسيطا حقيقيا واحدا من جميع جهاته
فلا يندرج على رايهم في محل النزاع وقد يتوهم ان الواحد الحقيقي ان كان موجبا لم يجز ان يصدر عنه ما فوق اثر واحد
اتفاقا وان كان مختارا جاز ان يصدر عنه آثار اتفاقا فالنزاع اذن في كون المبدا موجبا او مختارا لا في محل النزاع
والحق ان الفاعل المختار اذا تعددت ارادته او تعلقها لم يكن واحدا من جميع الجهات فلا يندرج في النزاع وان
فرض انه لا يكون في المختار تعدد بوجه ما كان مندرجا فيه ومتنازعا فيه ايضا لنا في اثبات الجواز الجوهرية مع
كونها حقيقة واحدة بسيطة علة للتحيز في الحيز المطلق ولقبول الاعراض ايضا فهما اي التحيز وقبول الاعراض
اثران لبسيط واحد حقيقي لا يقال احدهما وهو قبول الاعراض اثر للجوهر باعتبار الحال فيه وهو العرض والآخر
وهو التحيز اثر له باعتبار الحيز الذي هو متمكن فيه فقد تعدد ههنا الشرط لانا نقول ليس كلامنا في كونه محلا للعرض
بالفعل وكونه حاصلا في الحيز بالفعل حتى يكون صدورهما عنه بتوسط الحال والحيز كما ذكرتم بل الكلام في قابليته
لهما وهو اي كونه قابلا لهما من عوارض ذاته المعللة بها والحق انه لا يتم هذا الاستدلال الا ببيان بساطة العلة
التي هي الجوهرية ولا يمكن اخذه الزاميا لان الجوهر عندهم خمسة اقسام والقابل منها للتحيز وحلول الاعراض
هو الجسم باعتبار صورته وهيولته ولا وجود عندهم للجوهر الفرد وبيان كون الامرين اي القابليتين اللتين
هما الاثران وجوديين قيل ويمكن اخذه الزاميا لانهما من النسب والاضافات التي لا وجود لها عند المتكلمين
بخلاف الحكماء وبيان انتفاء تعدد الآلة والشرط في صدور القابليتين عن الجوهرية وهو مشكل احتج الحكماء على عدم
الجواز بثلثة اوجه الاول انه لو كان الواحد الحقيقي مصدرا لا ولب مثلا لكان مصدريته ا غير مصدريته ب لامكان تعقل
كل منهما بدون الاخرى فان دخل فيه اي في الواحد الحقيقي هما اي هذان المفهومان او دخل فيه احدهما لزم التركيب
في الواحد الحقيقي هف والا اي وان لم يدخل فيه هذان ولا احدهما لكان ذلك الواحد الحقيقي مصدرا لمصدريتهما لا

لمصدرتي

لمصدريتي ا وب كما كان مصدرا لهما اذ لا يجوز ان تكون المصدريتان مستغنيتين الى غيره والا لم يكن هو وحده مصدرا لا وب
والمقدر خلافه وح عاد الكلام فيهما اي في المصدريتين فنقول كونه مصدرا لاحدى المصدريتين غير كونه مصدرا للاخرى
فهذان المفهومان ان دخلا فيه او احدهما لزم التركيب والا كان مصدرا لهما ايضا ولزم التسلسل في المصدريات
وقد يقرر هذا الوجه بطريق ابسط فيقال ان كان كل من مفهومي مصدريته ا ومصدريته ب نفس الواحد الحقيقي كان الامر
البسيط ماهيتان مختلفتان وان دخلا فيه معا او دخل احدهما وكان الآخر عينا لزم التركيب فقط وان خرجا معا او خرج
احدهما وكان الآخر عينا لزم التس فقط وان دخل احدهما وخرج الآخر لزم التركيب والتس معا فالاقسام ستة والكل ح
الوجه الثاني انا لما راينا الماء يوجب البرودة والنار توجب الحرارة قطعنا بان طبيعة النار غير طبيعة الماء ضرورة اي
قطعا يقينيا لا شبهة فيه فقد استدللنا باختلاف الاثر وتعدده على اختلاف المؤثر وتعدده فلولا انه مركوز في العقول ان
اختلاف الاثر وتعدده لا يكون الا باختلاف المؤثر وتعدده لما كان الامر كذلك فظهر انه كلما تعدد المعلول تعدد العلة وينعكس
عكس النقيض الى قولنا كلما اتحدت العلة اتحد المعلول وهو المطلوب الوجه الثالث انه لو كان الواحد الحقيقي مصدرا
لاثرين كا وب مثلا لكان مصدرا لا ولما ليس ا لان ب ليس ا ولكان ايضا مصدرا لب ولما ليس ب وانه تناقض
والجواب عن الاول ان المصدرية امر اعتباري اي نختار ان المصدريتين خارجتان عن الواحد الحقيقي الا ان المصدرية
لكونها من الامور الاضافية التي لا وجود لها في الخارج غير محتاجة الى علة توجدها فلا يكون الذات مصدرا لها لان
المحتاج الى الموجد ماله وجود وح فلا يكون هناك مصدرية اخرى حتى يتسلسل المصدريات وان سلمنا تسلسلها
فالتس في الامور الاعتبارية غير ممتنع فان قيل لا شك ان العلة الموجبة يجب ان تكون موجودة قبل المعلول
قبلية بالذات وانه يجب ان يكون لها خصوصية مع ذلك المعلول ليست لها تلك الخصوصية مع غيره اذ لولا ذلك لم
يكن اقتضاؤها لمعلول معين اولى من اقتضائها لما عداه فلا يتصور ح صدوره عنها فقبل صدوره لا بد ان يكون للمصدر
قبل ذلك الصدور خصوصية مع الصادر ليست له مع غيره والمراد بالمصدرية هو هذه الخصوصية لا الامر الاضافي الذي
يتعقل بين الصادر ومصدره لانه متاخر عنهما فاذا فرض ان الفاعل واحد حقيقي وصدر عنه اثر واحد كانت تلك الخصوصية
بحسب ذات الفاعل فان فرض صدور اثر آخر كانت تلك الخصوصية ايضا بحسب الذات اذ ليس هناك جهة اخرى
فلا يكون له مع شيء من المعلولين خصوصية ليست له مع غيره فلا يكون علة لشيء منهما فاذا تعدد المعلول فلا بد من تغاير في ذات
الفاعل ولو باعتبار ليتصور هناك خصوصيتان يترتب عليهما عليتان وح لا يكون الفاعل واحدا من جميع الجهات ولهذا
قيل ان هذا الحكم كانه قريب من الوضوح وانما كثرت مدافعة الناس اياه لاغفالهم معنى الوحدة الحقيقية قلنا لم لا يجوز
ان تكون للذات الواحدة خصوصية مع امور متعددة متشاركة في جهة واحدة او غير متشاركة فيها فلا تكون تلك الخصوصية
لها مع غير تلك الامور فتصدر عنها تلك الامور باسرها لا بعضها دون بعض ولئن سلمنا انه لا بد له من خصوصية مع كل
صادر عنه بعينه فذلك لا يضرنا لان المبدا الحقيقي متصف في نفس الامر بسلوب كثيرة بل له ارادة متعددة تعلقاتها
فجاز ان يصدر عنه بهذه الحيثيات امور كثيرة ولا يقدح ذلك في كونه واحدا حقيقيا بحسب ذاته والجواب عن الثاني ان
الاستدلال على تغاير طبيعتي الماء والنار انما هو بالتخلف لا بالاختلاف والتعدد فانا لما راينا نارا ولا اثر للبرودة معها كما كان
مع الماء ورايناماء ولا حرارة معه كما كان مع النار علمنا بتخلف اثر كل منهما عن الآخر انهما مختلفان اذ لو تساويا لامتنع تخلف

Copyright © King Saud University